IGHTERS
FOR PEACE
مقاتلون
من أجل السلام

لبنان على مفترق طرق

النظر الى الماضي.. وخلق مستقبل أفضل

2023

نقاشات في العقد الإجتماعي

منشورات جمعية محاربون من أجل السلام - بيروت 2023

بدعم من

Institut für Auslandsbeziehungen

Federal Republic of Germany
Foreign Office

قائمة المحتويات

02

المقدمة

04

الطاولة المستديرة الأولى - د. علي مراد

06

الطاولة المستديرة الثانية - د. أمين إلياس

10

الطاولة المستديرة الثالثة - أ. أديب نعمة

12

الطاولة المستديرة الرابعة - د. محمد شيا

قائمة المحتويات

16
الطاولة المستديرة الخامسة – د. إيليا إيليا

20
الطاولة المستديرة السادسة – د. داوود فرج

22
الطاولة المستديرة السابعة – د. هويدا الترك

24
الطاولة المستديرة الثامنة – د. عبد الرؤوف سنو

About Baudelaire Books

المقدمة 02

تحت عنوان لبنان على مفترق طرق، وانطلاقاً من حالة الاستعصاء السياسي في البلاد، ومع الارتدادات الناتجة عنه على كافة المستويات، السياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة. ولمّا كانت الأزمة في لبنان تتعدّى ظاهر الأمور لتصل إلى ما وصلت إليه، هو تزامن غياب المحاسبة واغتصاب العدالة ضمن الدولة. فمنذ نشوء الجمهوريَّة اللبنانيّة، مارس ساساتها، ما بات يعرف لاحقاً بالشطارة اللبنانيَّة، أي استقواء طرف داخلي بطرف خارجي، معتقدًا أنَّ باستطاعته الانتفاع منه لمصالح آنية ومن ثمَّ التخلّص منه. وانطلاقاً من هذه الوقائع التي تهدّد باستمرار السلم الأهلي، بادرت جمعيَّة محاربون من أجل السلام، التي بدورها تعمل على تحصين السلم الأهلي وتسعى من أجل ذلك لتعميم ثقافة الحوار وتكريس قيم الثقافة الديمقراطيّة، عكفت الجمعيّة على طرح السؤال التالي: هل نحن بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد؟، وعليه بادرت الجمعية الى تنظيم سلسلة من اللقاءات التي جرت على شكل طاولة مستديرة، طاولات ممزوجة بالعلم والنقاش الهادف، جمعت عدداً من الدارسات والدارسين والمهتمّين بموضوع العقد الاجتماعي والمحاسبة وذلك في مختلف المناطق اللبنانيَّة.

وعليه فالبحث في سياق السؤال الذي طرحته جمعيّة محاربون من أجل السلام حول عقد اجتماعي جديد بين اللبنانيين ليس ترفاً فكريًّا، ولا لغواً كلاميًّا، بل هو لعشرات الأسباب، مطلب ملحّ لا يمكن تجنُّب مقاربته والبحث فيه من قبل اللبنانيين، وبخاصة من الناس والهيئات المعنيَّة بتقدُّم المجتمع وتحديثه وحريَّة مواطنيه وسعادتهم، من خلال التذكير بحقوق المواطنين الأساسيَّة، وليس بواجباتهم فقط، وفق أسس مختلفة أحدها إشراك الناس على نحو عادل في الثروة الوطنيَّة، وفي المسؤوليات الوطنيَّة، ولكي يُفتح بابٌ لأمل حقيقي بمستقبل زاهر لهذا الوطن وبنيه، والشباب منهم على وجه الخصوص.

انطوت تلك الطاولات المستديرة على محوَريْن أساسيّيْن، العقد الإجتماعي والمحاسبة، وتخلّل تلك الطاولات محاور عديدة لعلَّ أبرزها المحور الاجتماعي والسياسي والقانوني والاقتصادي والتربوي والديني والنفسي وذاك المرتبط بإشكاليَّة العقد الاجتماعي.

الطاولة المستديرة الأولى

في هذا السياق كانت الطاولة الأولى، بنهاية شهر تشرين الأول 2021، حيث داخل فيها الدكتور علي مراد، الذي اعتبر أنَّ العقد الاجتماعي بطبيعة الحال هو تعبير عن واقع موازين القوى وانعكاساتها، مستنداً بذلك الى وثيقة المجلس الوطني الفرنسي بعد الحرب العالميَّة الثانية.

وفي لبنان، اعتبر أنَّ العقد الإجتماعي يتم التعبير عنه من خلال الدستور بخلاف فرنسا، وفي هذا السياق لا بدَّ من الإشارة الى أنَّ العقد الإجتماعي اللبناني غير مدوَّن وهو بالتالي انعكاس لموازين القوى منذ عام 1840 حتى وقتنا الحاضر.

كما ركّز د. مراد في مداخلته على أنَّ الدستور في لبنان يتحدّث عن حقوق الأفراد وليس للطوائف، والطائفة كشخصيَّة معنويَّة ليست موجودة في الدستور. واعتبر أنَّ العقد الاجتماعي في حال تغيّر دائم حتى إرساء حال التوازن.

وتابع أنَّ: "الاشكاليَّة اليوم هي نتاج الخلل الحاصل على مستوى التوازنات وموازين القوى"، ورأى أنَّ التحدي هو في كيفيَّة تحويل الاستحقاق الانتخابي إلى لحظة يتجدّد فيها الخطاب السياسي، مؤكدًا على أنَّ الانتماء الوطني هو المدخل لأيّ عقد اجتماعي، والعقد الاجتماعي من وجهة نظره هو فكرة متخيّلة وهو تعبير عن مستويات معيّنة قانونيّة مع المواطن وحقوقه وأنَّ التحدي هو التوازن بين الحقوق والواجبات.

الطاولة المستديرة الثانية

الطاولة الثانية عقدت في منتصف شهر تشرين الثاني 2021، التي داخل فيها الدكتور أمين إلياس، معتبراً أنَّ لبنان تأسس في الأوّل من أيلول 1920 على تقاطع في المصالح ما بين دعاة إنشاء دولة لبنان الكبير بقيادة الكنيسة المارونيَّة وبما يمثّلونه من إرادة داخليَّة لاستقلال لبنان وسيادته، والدولة الفرنسيَّة المنتَدَبَة. وعليه لم تكن هذه النشأة نتيجة عقد اجتماعي ما بين كلّ اللبنانيين.

جاء دستور العام 1926 ليشكّل الحجر الأول في العقد الإجتماعي ما بين اللبنانيّين برعاية فرنسيَّة.

غير أنَّ التعبير الأقوى عن إرادة التعاقد الاجتماعي بنفحة استقلاليَّة برزت في العام 1938 عندما جمع يوسف السودا في منزله عدداً من أبرز الشخصيّات اللبنانيَّة وما نتج عن هذا الإجتماع هو أول ميثاق وطني لبناني يعبّر عن إرادة العيش المشترك بين الجماعات الدينيَّة في لبنان. هذا الميثاق كان النواة الأولى لميثاق العام 1943. وعليه، شكّلت ثنائيّة الدستور - الميثاق حجر أساس العقد الإجتماعي ما بين الجماعات الدينيَّة المختلفة والتي كان يطلق عليها ميشال شيحا لقب "العائلات الروحيَّة".

واذ شكلت لحظة اتفاق القاهرة في العام 1969 نقطة فكّ العقد الإجتماعي حين انقسم اللبنانيّون حول المقاومة الفلسطينيَّة المسلّحة في لبنان، جاء اتفاق الطائف ليرمّم، بعد مرحلة حروب طويلة استمرّت ما بين 1975 و1990، ما لم يكن ممكنًا ترميمه. فكان الأمر الخطير الذي حصل بتسليم السلطة لزعماء الميليشيات وأمراء الحرب الذين دخلوا الدولة بعقلية اللادولة.

ويعتبر الدكتور أمين إلياس أنَّ المطروح اليوم على المستوى العام فيما خصّ تجديد العقد الاجتماعي هو كناية عن سيناريوهات متعدّدة:

سيناريو أول: يقوم على تجديد النظام الحالي القائم على المناصفة ما بين المسيحيّين والمسلمين.

سيناريو ثاني: يطرح اللجوء الى العامل الديمغرافي بحجة القول بضرورة تعديل صيغة الطائف وبالانتقال من المناصفة إلى المثالثة.

سيناريو ثالث: يأخذ البلد نحو عقد اجتماعي يقوم على أسلمة الدولة والقوانين بما يشبه النماذج التي عرفتها قسم كبير من المجتمعات في الدول العربيّة وفي الجمهورّة الإسلاميّة في إيران.

سيناريو رابع: يطرح الفدراليَّة نظامًا جديدًا بحجة أنَّ النظام المركزي أثبت فشله، وهو يشتمل على طروحات عديدة تبدأ بالفدرلة وتنتهي بالتقسيم المقنّع.

سيانريو خامس: يطرح الكونفدراليّة وحتى التقسيم بشكل علني، بحجّة أن العيش المسيحي المسلم أثبت فشله.

سيناريو سادس: يُبقي ويُحافظ على حالة اللادولة والانفلات الحالي.

سيناريو سابع: يطرح علمانيّة "من عندنا" تقوم على الموازنة ما بين حقوق المواطنين الأفراد بحيث يكون الشخص هو قيمة وغاية بحدّ ذاته، وبحيث يتمّ تعزيز وتوسيع المساحات المدنيّة العابرة للمناطق والعائلات والطوائف وأي شكل من أشكال المجموعات، وما بين طمأنة الجماعات الدينيّة في لبنان بما هي من جماعات تاريخيّة وثقافيّة لها دورها ووجودها في الشأن العام. غير أن هذا التيّار ليس منظمّا ويطرح إشكاليَّة الرفض الإسلامي لفكرة العلمنة بشكل عام.

بناءً على ما تقدّم، علينا اليوم الاعتراف أنَّ العقد الإجتماعي في لبنان في حالة جمود، وأنَّ تجربة العيش المشترك اليوم تعاني من الفشل والشلل.

واختتم الدكتور أمين إلياس مداخلته معتبراً أنَّ الحياة السياسية يجب أن تقوم على المواطنة. وبرأيه إن اللبنانيّين اليوم مدعوون للإجابة على عدد من الأسئلة من الضرورة التحاور حوالها مثل:

- هل نريد لبنان بلداً لنا كلنا؟
- أي لبنان نريد؟
- هل نحن قادرون على بناء مشتركات فيما بيننا، لا سيَّما جذع ثقافي مشترك يكون أساس العقد الاجتماعي الجديد؟

كما كرّر وجهة النظر نفسها في الطاولة المستديرة التي عقدت في فندق راديسون بلو في بيروت بتاريخ 12/10/2021.

الطاولة المستديرة الثالثة

الطاولة المستديرة الثالثة كانت في مدينة طرابلس بتاريخ 25/11/2022 والتي داخل فيها الأستاذ أديب نعمة الذي اعتبر في البداية انَّ غياب المحاسبة والمساءلة الناتج بالأساس من خوف السُّلطة لما له من انعكاسات ونتائج سلبيَّة على دورها كسُلطة غنائميَّة، معتبراً هذه السُّلطة ودورها تشكل النقطة الأساس بتغييب العقد الاجتماعي واصفاً العقد الاجتماعي بانَّه بمثابة تفويض المجتمع لسُلطة القانون، ومن وجهة نظر أ. نعمة انَّ العقد الاجتماعي بالأساس هي عمليَّة تفاوضيَّة بين أطراف متعدّدة يقوم على الاعتراف بالمصالح المتباينة والمصالح المشتركة وتجاوز هذا الاطار سيؤدي الى خلق حالات التفكك، والتعاقد يفترض أن يحمل معه ما يؤدي الى التقدم والتطور للأمام لضمان استمرار مسار الديمقراطيَّة والتقدم. مثل هذا الأمر غير سائد على المستوى العربي في حين إنَّ فكرة الغنائميَّة تحمل تشابهاً مع نمط السُّلطة والسلوك في المجتمع القبلي. وهذا النموذج سائد في لبنان إلى حد ما لأن فكرة المواطن غير موجودة ويتم التعاطي مع البشر كرعايا وليس كمواطنين لذلك فكرة العقد الاجتماعي هي فكرة تأخذنا الى فكرة الدولة المدنيَّة الديمقراطيَّة الحديثة. واعتبر إننّا بحاجة اليوم الى عقد اجتماعي مؤسّس بعيداً عن أحكام موازين القوى التي تقوم على أساس الكتلة الحرجة والعامل الخارجي.

واعتبر أ. نعمة أنَّ السلطة في لبنان تنتهك الدستور والقانون وتغلب منطق القوة استناداً إلى ميزان القوى في اللحظة المعنيَّة. وهذا بحد ذاته عمليَّة نسف للعقد الاجتماعي ويتعمم ذلك على كافة المجالات وعلى كافة المستويات: مثلّا العلاقة بين المودعين والمصارف والقضاء، والسبب الأساس في ذلك هو موضوع غياب عمليَّة المحاسبة والمساءلة وهو بالأساس ناتج عن عمليَّة الخوف من موضوع نتائج المحاسبة. والأمر نفسه في موضوع تفجير المرفأ وما نتج عنه. الخلاصة إنَّ السُّلطة تتعمد تغييب المحاسبة لما له من انعكاسات سلبيِّة لأنّ فيه إدانة لها كسُلطة عامة وكأطراف وأفراد.

الطاولة المستديرة الرابعة

الجلسة الرابعة عقدت في بلدية مدينة الشويفات بتاريخ 02/07/2022 حيث تحدث فيها الدكتور محمد شيا، وبدأ مداخلته بالتعريف أو التعريفات المتعددة للعقد الإجتماعي، ورأى أنَّ أنسب التعريفات هي: التوافق بين أفراد الجماعة أو المجتمع، بملء إرادتهم، على التعاون معًا لتحقيق منافع اجتماعيَّة. ثمَّ انتقل الى تبيان الحاجة الى عقد إجتماعي جديد في لبنان يتوافق عليه اللبنانيّون، محدداً أهمية وجود عقد اجتماعي ناجح، ومخاطر فقدانه.

رأى المحاضر أن الحاجة الى العقد الجديد لم تبرز مع الأزمة الحالية فقط، بل كانت تظهر عند كل مفترق طريق يجد اللبنانيون أنفسهم أمامه، حتى في فترات الإزدهار النسبي، الذي كان يخفي حقيقة الأزمة أو يؤجل إنفجارها ولم تسهم فترات الإزدهار تلك بتقديم أي حل حقيقي يتوافق عليه اللبنانيون أو غالبيتهم على الأقل ويتضمن أجوبة حقيقية دائمة نسبياً لقلق اللبنانيين وتمزقهم بل وحروبهم الأهلية كل عشرة أو خمسة عشرة سنة.

عرض د. شيا لتطور مفهوم العقد الإجتماعي في لبنان. في هذا المحور رأى المحاضر أن في كل مجتمع وعلى الدوام عقداً إجتماعياً، معلناً أو مضمراً، طوعياً أو قهرياً، هو يعكس حالة المجتمع في اللحظة تلك، وتحديداً ثقافته، الشعور بالهوية، قوة الإنتاج فيه، علاقات الإنتاج، الموقف من المسائل الأساسية، مثل شكل السلطة، الحريات، حقوق الإنسان، العدالة الإجتماعية، والمرأة وقضاياها...

في تطور العقد الإجتماعي في لبنان الذي بدا طوعياً في الشكل ولكن قهرياً في جوهره، شكّل العقد الإجتماعي (الشهابي) تطوراً نوعياً في طبيعة العقد الذي يربط الإجتماع اللبناني، إذ كسر الشعور بالغلبة من جهة والقهر من جهة مقابلة، ووسع مروحة الفئات اللبنانية المنخرطة طوعاً في العقد الإجتماعي الوطني.

لكن التحولات التاريخية العاصفة التي ضربت لبنان منذ هزيمة حزيران 1967، أعادت خلط الأوراق والمواقف والإتجاهات بين الجماعات اللبنانية المختلفة، فكان الصراع من جديد على قضايا جوهرية في كل عقد إجتماعي: شكل السلطة، توزع السلطة، الهوية، النظام السياسي والإقتصادي، المواقف من القضايا المحلية والإقليمية، الحياد، إلخ... فكانت الحرب الأهلية 75-76، التي دارت تحديداً حول القضايا تلك.

رأى د. شيا ان الحركة الوطنية اللبنانية بقياداتها العلمانية المفترقة عن اليمين الطائفي المسيحي والإسلامي، قدمت في آب 1975 مشروع عقد إجتماعي سياسي جديد، علماني، ديمقراطي، وطني بامتياز، بعيداً أن أية هوية أو أوهام طائفية... لكنه أُجْهِضَ من خلال حملة طائفية شاملة، متحالفة مع إستبداد إقليمي، أظهرت أنه إنتصار يساري أو إسلامي على حساب الآخرين.

أخيراً، لا مفر من المحاولة باستمرار لبناء عقد إجتماعي لبناني وطني حديث وغير طائفي يجمع عليه اللبنانيون.

للوصول الى عقدٍ كهذا رأى د. شيا أنه لابدّ من مقاربة جديدة لفكرة عقد إجتماعي وطني، ليس فقط لإظهار إيجابياته، بل أكثر من ذلك لمعالجة الصعوبات الطبيعية أو المفتعلة التي تعوق الوصول الى العقد ذاك، ومن دون أخذ الصعوبات بعين الإعتبار لا يتوقع تقدم نحو إجماع وطني في مسألة العقد الإجتماعي، إضافةً الى الإفادة من التطورات اللاحقة عالميًّا، وإقليميًّا ومحليًّا، وأوّلها تحول حقوق الأفراد والجماعات أمراً بديهيًّا لم يعد في وسع أي سلطة سياسيّة التنكّر له.

ختم د. شيا أن المطلوب هو تسهيل الوصول الى عقد إجتماعي لبناني، طوعي، يحقق الإجماع أو ما يقترب من الإجماع، وبعض المطلوب هو أن تقدم قوى التغيير خطاباً وطنياً ديمقراطياً، يتسع للجميع، ليس له طابع إيديولوجي عفا عليه الزمن، ولا أثر فيه للغلبة أو الإستبعاد، السياسي أو الديني أو الإقتصادي أو الإجتماعي، وبعيداً عن عرض الغضلات، وأوهام انتصار فكرة على فكرة، أو جماعة على جماعة، والشرط الأخير هو أن لا سبيل لبلوغ عقد إجتماعي حر طوعي متوافق عليه بغير التفاوض، وربما قبول التسويات، وتقديم تنازلات متبادلة.

يتوجب إخراج أي عقد إجتماعي جديد من أوهام الطموحات الإيديولوجية والدينية واالمذهبية، أو الولاء للخارج، الولاء للبنان واحد سياسياً، متعدّد ثقافيًّا ودينيًّا، حديث، ديمقراطي، يخاطب المستقبل، ويكون للشباب سهمٌ وافرٌ فيه.

الطاولة المستديرة الخامسة

الجلسة الخامسة حصلت بتاريخ 10/08/2022 حيث داخل فيها أستاذ العلوم السياسية الدكتور ايليا ايليا الذي استهل بقوله: "مما لاشك فيه ان الموضوع يحمل الكثير من الاهمية وأنه دائماً بحاجة الى نقاش على مستوى النخب السياسية في البلد. واعتبر أن الممارسة السياسية من بعد اتفاق الطائف على مستوى البلد كانت خارج الدستور"، معتبراً أن "من تولوا السلطة غلّبوا البعد الطائفي في المشاركة على البعد الوطني واستغلوا هذه الإشكالات كما واستغلوا الثغرات في الدستور، فأمعنوا في تشويه المفاهيم التي بُنِيَ عليها النظام، وفسروا نصوصاً دستورية من خلفيات مصلحية وفئوية، ما أدى الى تعثر أداء المؤسسات الدستورية وشلّها أحياناً، وتباطؤ في تشكيل الحكومات وشغور في سدّة رئاسة الجمهورية، وتمادٍ في سوء ممارسة السلطة ترافق وهدر المال العام ونهب موارد الدولة وترهل إداراتها وتحويلها إلى إقطاعات يعشعش فيها الفساد الذي تجذر وتمأسس فاستوعب مؤسسات الدولة وأخرجها عن المسار الذي رسمه الدستور".

وبالحديث عن الفدراليَّة قال د. إيليا انّها "موضع خلاف بين اللبنانيّين لاعتبارات ليست بعيدة عن الطائفيَّة، فالفيديراليَّة لا تشكل حلًا للمشكلة اللبنانيَّة إنّما تزيدها تفاقما، وبخاصة في ظل الوضع الجيواستراتيجي للبنان وارتباط قوى سياسَّية فيه بجهات خارجيَّة متصارعة مع بعضها بحكم تضارب مصالحها كما إن شروطها غير متوفرة في لبنان ونظام الفدراليَّة يتطلب رقيًا في الممارسة وهذا ما نفتقده على مستوى الممارسة السياسيَّة والأحزاب". مضيفاً أن هناك العديد من الطروحات والإجترار السياسي والإعلامي حول مؤتمر تأسيسي.

وتابع قائلاً: "الحديث عن المؤتمر التاسيسي فيه الكثير من المجازفـة، يلجأ البعض إلى طرحه فـي اطار المناورات السياسيَّة، والبعض الآخر في مجال التنظير البعيد عن الواقع. فالنظام اللبناني تمأسس في مراحل تاريخيَّة طويلة، ولا يمكن الكلام عن مأسسة دولة لا علاقة لها بالمراحل التاريخيَّة التي مرّت بها. والمطلوب العودة إلى المسار الذي طرحه الدستور وفي هذا السياق نحن بحاجة إلى حلول على عدة محاور وهي على الشكل الآتي: الإصلاحات الدستوريَّة، اللامركزيَّة الموسّعة، الحياد، بناء الدولة المدنيَّة، مجلس الشيوخ، قانون للإنتخاب وللأحزاب السياسيَّة".

وأضاف: "إنَّ الهدف من هذه الإقتراحات (المحاور)، هو من أجل ضبط ممارسة السلطة والحيلولة دون تعطيل المؤسسات الدستوريَّة، وضمان تسيير المرافق العامة وتفعيلها، وتحصين الوفاق الوطني وترسيخ العيش المشترك، والتقدم باتجاه الدولة المدنيَّة من خلال المسار الذي رسمه الدستور، كما أنَّ هناك تعريفات لابد من الإلتزام فيها في النظام الدستوري اللبناني الذي هو ثمرة وفاق وطني وهما نقطتان:

-الميثاق الوطني 1943

-إتفاق الطائف

ومن الواضح أن هناك فريقاً لبنانياً خارج هذا الإجماع. أولاً الدولة في لبنان لها مهمة أساسية إضافةً الى مهامها التقليدية وهي توحيد المواطنين المتعددي الإنتماءات. وثانياً: خلق إقتناع لدى هؤلاء المواطنين بأن الدولة هي ضمانتهم ومرجعيتهم الوحيدة وليس الطوائف. لذلك هنالك ضرورة للقيام بتحديد المفاهيم الأساسيَّة التي طالها التشويه في الممارسة السياسيَّة، كمفهوم العيش المشترك ومفهوم المشاركة في السلطة ومفهوم الديمقراطيَّة التوافقيَّة او الميثاقيَّة وهذه الأخيرة المطلوب التمسك بها".

وفي الختام أكّد الدكتور إيليا أن الأزمة ليست في النظام بل برجال السياسة كما أنَّ النظام الديمقراطي البرلماني لا يستقيم أدائه ما لم يتم تغليب البعد الوطني على البعد الطائفي ولا يجوز هنا أن يتم التوافق بين متزعمي الطوائف على حساب مصلحة المواطن الوطن. وأكد على وجوب أن تكون هذه المفاهيم الدستوريَّة والميثاقيَّة والإصالحيَّلة واضحة في وثيقة دستوريَّة في حال توافر الإرادة السياسيَّة لدى اللبنانيين.

الطاولة المستديرة السادسة

الجلسة السادسة عقدت في مدينة صيدا بتاريخ 27/10/ 2022 داخل فيها الدكتور داود فرج معرفاً بالعقد الاجتماعي على انه عقد اتفاق على مستوى العلاقات الاجتماعية يتحدد من خلاله الاطار العريض الذي يتسم بمبدأ الاستمرار والديمومة والعقد الاجتماعي يشمل كافة العلائق الاجتماعية الاقتصادية السياسية التربوية، فاذا نظرنا الى الواقع الاجتماعي نلاحظ ان هناك اهتزاز على مستوى البنى الاجتماعية وسنحاول في لقائنا هذا معالجة سيكولوجيا النظام اللبناني بحيث ان العقد الاجتماعي اللبناني تم تناوله من مختلف الاختصاصات السياسية والاقتصادية والقانونية والدستورية وهكذا سنحاول تظهير البعد السيكولوجي في اطار العقد الاجتماعي اللبناني.

ان بنية النظام اللبناني ما قبل اتفاق الطائف كان مختلفاً حيث كان يتصف بمفردة الدفويكا "الثنائية" اما بعد اتفاق الطائف بتنا باطار مفردة الترويكا "الثلاثية" في هذا السياق يمكننا العودة الى صيغة 1943 وكان الخلاف حول موضوع عروبة لبنان وفي تلك الصيغة تم الاتفاق على اعتبار ان لبنان ذو وجه عربي ولبنان يمتاز بشكل اساسي مختلف عن باقي الدول العربية بان رئيس الجمهورية اللبنانية هو من الطائفة المسيحية.

وعند الحديث عن بنية النظام اللبناني لابد من الحديث عن مجموعة الوظائف التي تحدد طبيعة النظام وفي سياق صيغة 1943 كان الدور السني جلب المال من الخليج العربي ودور الموارنة توظيف ذلك المال وادارته، اما ما بعد الطائف تم اضافة وظيفة حراسة المال وقد انيطت هذه الوظيفة بالشيعة وعلى هذا الاساس تمت عملية الانتقال من الدفويكا الى الترويكا، وقد اختل هذا التوازن للصيغة اللبنانية بعد توقف تدفق المال الخليجي الى لبنان بقرار سياسي يرتبط بمواقف حزب الله السلبية تجاه الخليج العربي وعلى راسهم السعودية اثر حرب اليمن دون تدخل للجانب الرسمي اللبناني للحد من تللك الهجمات وهذا التوقف للمال افقد اركان الصيغة اللبنانية وظيفته الاساسية ما ادى ذلك الى دخول البلاد في ازمة تنذر بانهيار اقتصادي ادى الى انتفاضة 17 تشرين 2019.

الطاولة المستديرة السابعة

عقدت الجلسة السابعة بتاريخ 22/12/2022، حيث تحدثت الدكتورة هويدا الترك مستهلة مداخلتها بان: "موضوع العقد الاجتماعي موضوع شائك ومعقد وسأبدأ بمقولة ان الانسان ولد مكبل وهذا ما يحيلنا الى النصوص المتعلقة بالحرية، مساحة الحرية التي يمارسها الانسان على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقد الاجتماعي يسعى الى خلق توازن . فبالعودة الى فكرة العقد الإجتماعي من حيث النشأة نجدها تعود الى الاغريق القدماء ويقصد بها الاتفاق الضمني بين افراد المجتمع حول تحديد علاقتهم مع بعضهم البعض ومع الدولة التي يعيشون فيها .لذا لكي تطبق الدولة العقد الاجتماعي تحتاج الى جهاز تنفيذي قوي بالاضافة الى مشرّع قوي ويجب أن يتعاونا مع بعضهما البعض على اساس خطة من الثقة المتبادلة .وهذا يقتضي رسم سياسة اجتماعية ضمن سياسة عامة تشتمل على خطة وطنية وتتطلب تغيير الذهنيات القائمة على المحاصصة والطائفية وتقاسم المغانم".

وأضافت د. الترك: "في تشخيص لواقع السياسة الاجتماعية ولوضعية العقد الاجتماعي في لبنان، يتبين لنا وجود عدة محطات هامة توضح لنا الظروف والتحديات التي اوصلتنا الى الأزمة التي

نعاني منها اليوم ومن ثم تأثيرها في تحديد أطر العقد الاجتماعي لكي يتسنى لنا استشراف واقع العقد الاجتماعي ومنها:

- التفاوت الاقتصادي منذ القرن التاسع عشر الذي كان يعكس ظروف التبعية ونموها وما رافقه من تفاوت اجتماعي ومناطقي وتعميق للتهميش الطائفي.

-صيغة 1943 لم تُمَكِن المواطنين اللبنانيين من الإندماج الكامل.

-التكوين الثنائي السياسي – الاقتصادي.

-تكريس النظام الإقتصادي الإجتماعي.

-تحويل النظام المصرفي في لبنان الى نظام يخدم تحويلات النفط.

-الحرب الاهلية اللبنانية 1975 واتفاق الطائف 1989.

-البحبوحة الاقتصادية المصطنعة.

-شبكات الدعم التي تعد جزءاً من العقد الاجتماعي باتت تشكل عبئاً اكثر منها ميزة.

نحن بتنا بامس الحاجة الى حماية رفاه الشعب اللبناني وسبل معيشته، ولا احد يملك الحق الإلهي على حياة الاخرين وان الله لم يفوض احد لكي يتحكم بمصائر ملايين البشر ويسوقهم وفق رغباته واهوائه" .

وختمت بالقول: "ان العقد الاجتماعي الذي كان مهيمناً فقد صلاحيته وانهار النظام القائم على اساس ذلك العقد برمته".

الطاولة المستديرة الثامنة

الطاولة الثامنة حصلت في اواخر شهر كانون الأول 2022 في فندق راديسون بلو عين المريسة، حيث تحدث فيها الدكتور عبد الرؤوف سنو الذي اعتبر انه "منذ انشاء دولة لبنان الكبير لم يعمل اللبنانيون على تأسيس دولة ووطن، فقامت الدولة الناشئة على اساس تجميع طوائف بهويات وخصوصيات وتجارب تاريخية متنافرة وهواجس ديموغرافية وتسابق على الافضلية في الحكم والمغانم. ولم يتم العمل كذلك على تطوير الدستور والميثاق الوطني لبناء دولة حديثة، فدخل لبنان بين العامين 1958 و1990 في حربين داخليتين وأزمات، في ما بقيت بنود اتفاق الطائف المتعلقة بالغاء الطائفية السياسية وخطواتها من دون تطبيق. كل هذا فتح ابواب لبنان على مشاريع للطوائف، اوصلت البلاد الى الإنهيار تزامناً مع الفساد والمحاصصة والاستحواذ على المناصب والثروات والمال" .

وحول موضوع العقد الاجتماعي يقارب الدكتور سنو الموضوع سائلاً عن لبنان المستقبل "أهو فدرالي أم دولة مدنية؟" معتبراً ان الطوائف تطرح المشاريع وفق مصالحها لتغيير نظام لبنان او الانقلاب عليه في كل مرة كانت البلاد تتعرض فيها لازمات او تشعر فيه طائفة بالضعف او تستقوي على غيرها من الطوائف الاخرى".

وتابع د.سنو بالقول: "تتضارب اليوم ثلاثة مشاريع مترافقة مع الانهيار السياسي والاقتصادي والمالي والنقدي والاجتماعي، وهي:
- الفدرالية للمسيحيين كرد فعل على انهيار الدولة وقيام دولة الى جانبها
- مشروع المثالثة للشيعية السياسية التي تضرب المناصفة التي اقرها الطائف
- مشروع الدولة المدنية الذي يلقى رفضاً حاداً من قبل رجال الدين المسلمين والمسيحيين".
وينهي متسائلاً "أين يكمن الحل اذاً مع العلم ان لبنان لن يعود كما كان؟". وإعتبر د. سنو انه لم يعد هناك وجود لعقد اجتماعي بين المجتمع اللبناني وسلطة الحاكم، أي ان يحصل المجتمع على حماية حقوقه السياسية والاجتماعية والاخلاقية، في مقابل الخضوع لسلطة الحاكم، فجرى نهب اموال المواطن، والضرب بعرض الحائط حقوقه الطبيعية القانونية والدستورية وبالحريات العامة ومصالح المجتمع والدولة".

He concludes by asking, "Where is the solution then, knowing that Lebanon will not return to what it was?" Dr. Sinno considers that there is no longer a social contract between the Lebanese society and the ruling authority, meaning that the society no longer receives protection for its political, social, and ethical rights in exchange for submitting to the ruling authority. Consequently, the citizens' funds were plundered, and their natural, legal, constitutional rights, public freedoms, and the interests of society and the state were disregarded

Regarding the topic of the social contract, Dr. Sinno approaches the issue by questioning Lebanon's future, asking whether it is federal or a civil state. He considers that sects present projects according to their interests to change or overthrow Lebanon's system each time the country faces crises or when a sect feels weak or seeks dominance over other sects.

Dr. Sinno continues by stating, "Today, three conflicting projects coincide with political, economic, financial, monetary, and social collapse:

-Federalism for Christians as a reaction to the state's collapse and the establishment of a state alongside it.
-The project of the tripartite system for the political Shiite, which undermines the parity established by the sectarian system.
-The project of the civil state, which faces strong rejection from Muslim and Christian religious figures."

EIGHTH ROUND TABLE

The eighth session took place in late December 2022 at the Radisson Blu Hotel in Ain Al-Mreisseh. Dr. Abdul Raouf Sinno spoke during this session, considering that "since the establishment of Greater Lebanon, the Lebanese have not worked to build a state and a homeland. The emerging state was based on the assembly of sects with conflicting identities, characteristics, historical experiences, demographic concerns, and a race for supremacy in governance and spoils. Moreover, there hasn't been work on developing the constitution and the national pact to build a modern state. Lebanon entered two internal wars and crises between 1958 and 1990, while the provisions of the Taif Agreement related to the abolition of sectarianism and its steps remained unapplied. All of this opened the doors to projects for sects, leading the country to collapse concurrently with corruption, sectarianism, and the seizure of positions, wealth, and money."

- Transforming the banking system in Lebanon into a system that serves oil transfers.
- The Lebanese Civil War in 1975 and the Taif Agreement in 1989.
- The artificial economic boom.
- Support networks that are part of the social contract have become more of a burden than an advantage.

We are urgently in need of protecting the well-being and livelihood of the Lebanese people, and no one has the divine right to the lives of others, and indeed, God has not authorized anyone to control the destinies of millions of people and manipulate them according to their desires".
She concluded by saying, "The social contract that was dominant has lost its validity, and the system based on that contract has collapsed entirely".

Dr. Al-Turk added, "In diagnosing the reality of social policy and the situation of the social contract in Lebanon, we find several important stations that illustrate the conditions and challenges that have led us to the crisis we are currently experiencing, and thus their impact on defining the frameworks of the social contract. These include:

- Economic inequality since the nineteenth century, reflecting the conditions of dependency and its growth, accompanied by social and regional disparities and deepening sectarian marginalization.
- The 1943 formula did not enable Lebanese citizens to fully integrate.
- The political-economic dual formation.
- The consecration of the socio-economic system.

SEVENTH ROUND TABLE

The seventh session was held on December 22, 2022, where Dr. Huda Al-Turk began her intervention by stating, "The issue of the social contract is a sensitive and complex one, and I will start with the saying that man is born bound, which refers us to texts related to freedom. The space of freedom that humans exercise in terms of economic, social, and cultural rights, and the social contract seeks to create a balance. Returning to the idea of the social contract in terms of its origin, we find that it dates back to ancient Greeks and refers to the implicit agreement among members of society to define their relationships with each other and with the state in which they live. Therefore, for the state to implement the social contract, it needs a strong executive apparatus, in addition to a strong legislature, and they must cooperate based on a plan of mutual trust. This requires drawing up a social policy within a public policy that includes a national plan and requires changing mentalities based on sectarianism, sharing spoils".

After the Taif Agreement, the function of safeguarding the funds was added, assigned to the Shiite sect. This transition from Dyarchy to Triarchy led to an imbalance in the Lebanese formula after the interruption of Gulf money flowing into Lebanon due to political decisions linked to Hezbollah's negative stance towards the Arab Gulf, especially Saudi Arabia, following the Yemen war. The official Lebanese side did not intervene to mitigate those tensions. The halt of Gulf funds deprived the Lebanese formula of its primary function, leading the country into an economic crisis, culminating in the October 17, 2019 uprising.

The structure of the Lebanese system before the Taif Agreement was different, characterized by the term "Dyarchy" or dualism. After the Taif Agreement, we shifted to the framework of "Triarchy" or tripartite governance. In this context, we can trace back to the formula of 1943. The disagreement was about the Arab identity of Lebanon, and in that formula, it was agreed that Lebanon has an Arab face, primarily different from other Arab countries. It was stipulated that the President of the Lebanese Republic should be from the Christian sect.

When discussing the structure of the Lebanese system, it is essential to talk about the functions that determine the nature of the system. In the context of the 1943 formula, the Sunni role was to bring money from the Arab Gulf, while the Maronites' role was to utilize and manage that money.

SIXTH ROUND TABLE

The sixth session was held in the city of Sidon on 27/10/2022, featuring Dr. Daoud Faraj, who identified the social contract as an agreement at the level of social relations that defines a broad framework characterized by the principles of continuity and permanence. The social contract encompasses all social, economic, political, and educational relationships. When examining the social reality, there is a noticeable fluctuation at the level of social structures. In this meeting, we will attempt to address the psychology of the Lebanese system, where the Lebanese social contract has been discussed from various political, economic, legal, and constitutional perspectives. Thus, we will try to highlight the psychological aspect within the framework of the Lebanese social contract.

Therefore, there is a necessity to define fundamental concepts that have been distorted in political practice, such as the concept of coexistence, the concept of participation in authority, and the concept of consensus democracy or covenant. The latter is crucial and should be adhered to.

Dr. Ellia concluded by stating that the crisis lies not in the system but in the political figures. He argued that the parliamentary democratic system cannot function effectively unless the national dimension prevails over the sectarian one. He emphasized the necessity of clear constitutional, pact-based, and reform-oriented concepts in a constitutional document, provided there is political will among the Lebanese.

The proposed solutions aim to regulate the exercise of power, prevent the obstruction of constitutional institutions, ensure the functioning of public facilities, fortify national unity, and progress towards a civil state. Dr. Ellia emphasized the importance of adhering to the foundational concepts of coexistence, political participation, and consensus democracy, as outlined in the Lebanese National Pact of 1943 and the Taif Agreement.

It is clear that there is a Lebanese faction outside of this consensus. Firstly, the state in Lebanon has a fundamental mission, in addition to its traditional tasks, which is the unification of citizens with diverse affiliations. Secondly, it involves instilling conviction among these citizens that the state is their guarantee and sole reference, not the sectarian affiliations.

Regarding federalism, Dr. Ellia pointed out that it is a divisive issue among the Lebanese, often influenced by sectarian considerations. He argued that federalism does not provide a solution to Lebanon's problems but rather exacerbates them, especially given Lebanon's geopolitical situation and the involvement of political forces with conflicting external entities. The prerequisites for federalism are not met in Lebanon, and its implementation requires a level of political practice currently lacking in the country.

Dr. Ellia addressed the discussions around the constitutional conference, emphasizing that some discussions are politically maneuvered, while others are detached from reality. He stressed the need to return to the constitutional path and proposed solutions on several fronts, including constitutional reforms, expanded decentralization, neutrality, building a civil state, the Senate, and electoral and party laws.

FIFTH ROUND TABLE

The fifth session took place on August 10, 2022, featuring Dr. Ellia Ellia, a professor of political science. He began by stating that the topic is of great importance and always requires discussion among the political elites in the country. Dr. Ellia considered post-Taif political practices in Lebanon to be outside the constitution, asserting that those who assumed power prioritized sectarian considerations over national ones, exploiting constitutional ambiguities. This manipulation led to a distortion of the principles upon which the system was built, interpreting constitutional texts based on personal and sectarian interests, resulting in institutional dysfunction, delays in forming governments, presidential vacancies, and an exacerbation of corruption, a continuation in the abuse of power, accompanied by the squandering of public funds, the plundering of state resources, the weakening of its administrations, and their transformation into domains where corruption thrives and becomes deeply rooted. This has led state institutions astray from the path outlined by the constitution.

In conclusion, Dr. Shia emphasized the continuous need to build a modern and non-sectarian Lebanese national social contract that unites the Lebanese. To achieve such a contract, he suggested a new approach, not only to highlight its positives but also to address the natural or fabricated difficulties hindering its realization. Ignoring these difficulties would not lead to progress toward national consensus on the social contract. Additionally, he stressed the importance of benefiting from subsequent global, regional, and local developments, especially the inherent right of individuals and groups that no political authority can ignore. Finally, Dr. Shia asserted that any new social contract must be free from the illusions of ideological, religious, and sectarian aspirations, or loyalty to external entities. Loyalty should be solely to a politically united, culturally and religiously diverse, modern, democratic Lebanon that addresses the future and involves the youth significantly.

Dr. Shia identified that each social contract faced renewed conflicts over fundamental issues such as the form and distribution of power, identity, the political and economic system, attitudes towards local and regional issues, neutrality, etc. The Lebanese Civil War of 1975-76 was a reflection of these conflicts.

Dr. Shia believed that the Lebanese national movement, with its secular leadership detached from sectarian Christian and Islamic right-wing, presented in August 1975 a new political and secular national social contract. However, this project was aborted through a comprehensive sectarian campaign, allied with regional despotism, demonstrating that any victory, whether leftist or Islamic, comes at the expense of others.

Dr. Shia presented the evolution of the concept of the social contract in Lebanon. He argued that in every society, there is always a social contract, whether explicit or implicit, voluntary or coercive, reflecting the state of the society at that moment, including its culture, identity, production strength, production relations, stance on fundamental issues, and the form of authority, freedoms, human rights, social justice, women's issues, etc.

Discussing the historical evolution of the social contract in Lebanon, Dr. Shia highlighted the Shihabi social contract as a qualitative development in the nature of the contract that binds the Lebanese society. It broke the sense of domination on one side and coercion on the opposing side, broadening the spectrum of Lebanese groups voluntarily engaged in the national social contract.

However, historical turbulent shifts, especially since the June 1967 defeat, reshuffled the cards, positions, and directions among various Lebanese groups.

FOURTH ROUND TABLE

The fourth roundtable was held in the municipality of Al-Choueifat on July 2, 2022, featuring Dr. Mohammad Shia. He began his intervention by providing various definitions of the social contract and considered the most appropriate definitions to be the consensus among individuals or society, based on their will, to cooperate together to achieve social benefits.

Dr. Shia then discussed the need for a new social contract in Lebanon that would be agreed upon by the Lebanese people, emphasizing the importance of having a successful social contract and the risks of losing it. He stated that the need for a new contract did not only emerge with the current crisis but has been evident at every crossroads faced by the Lebanese people, even during periods of relative prosperity that concealed the reality of the crisis.

The main reason for this is the absence of the accountability process, fundamentally resulting from the fear of the consequences of accountability. The same applies to the Beirut port explosion and its aftermath. In conclusion, the authority deliberately obscures accountability due to its negative implications, as it entails a condemnation of the authority as a whole and as individuals.

Such a concept is not prevalent in the Arab world, whereas the idea of predation bears similarity to the power and behavior patterns in tribal societies. This model is somewhat prevalent in Lebanon because the concept of citizenship is nonexistent, and people are treated as subjects rather than citizens. Therefore, the idea of the social contract leads us to the concept of the modern democratic civil state.

Mr. Nehmi considered that today we need a foundational social contract, away from the dictates of power balances based on the critical mass and external factors. He argued that the authority in Lebanon violates the constitution and the law and prevails through the logic of power based on the balance of power at the moment. This, in itself, is a process of undermining the social contract and extends to all areas and at all levels, such as the relationship between depositors and banks, and the judiciary.

THIRD ROUND TABLE

The third roundtable took place in the city of Tripoli on November 25, 2022, featuring the participation of Professor Adib Nehmi. At the beginning, he asserted that the absence of accountability is primarily a result of the power's fear due to its negative repercussions and the implications of being a predatory authority. He described this authority and its role as the fundamental point in the absence of the social contract, defining the social contract as the society's delegation of authority to the rule of law.

From Mr. Nehmi 's perspective, the social contract is essentially a negotiating process among multiple parties based on recognizing conflicting and common interests. Going beyond this framework would lead to cases of disintegration, and contracting is supposed to bring progress and advancement to ensure the continued path of democracy and progress.

In conclusion, Dr. Amin Elias stated that Lebanon's political life should be based on citizenship. In his opinion, Lebanese people today are called upon to answer several imperative questions through dialogue, such as:

Do we want Lebanon to be a country for all of us?
What kind of Lebanon do we want?
Are we capable of building commonalities among us, especially a common cultural foundation that forms the basis for a new social contract?
He reiterated these viewpoints in the roundtable held at Radisson Blu Hotel in Beirut on October 12, 2021.

Scenario Three: Moving towards a social contract based on the Islamization of the state, resembling models seen in many Arab societies and the Islamic Republic in Iran.

Scenario Four: Proposing federalism as a new system, claiming the failure of the centralized system, including various suggestions ranging from federalism to disguised partition.

Scenario Five: Proposing confederation or even open partition, citing the failure of coexistence between Christians and Muslims.

Scenario Six: Maintaining the current state of non-statehood and existing chaos.
Scenario Seven: Proposing a secularism that takes into account the balance between individual citizen rights, enhancing and expanding civil spaces beyond regions, families, sects, and any form of groupings. However, this movement is not organized and presents the problem of Islamic rejection of secularism in general.

The constitutional-mandate duality formed the cornerstone of the social contract among various religious groups, referred to by Michel Chiha as "spiritual families." The Cairo Agreement in 1969 marked a breaking point in the social contract when the Lebanese divided over armed Palestinian resistance in Lebanon.

The Taif Agreement, following a prolonged period of wars from 1975 to 1990, attempted to mend what seemed irreparable. However, the dangerous turn occurred with the transfer of power to militia leaders and warlords who entered the state with a non-state mentality.

Dr. Amin Elias sees the current proposal for renewing the social contract at the national level as symbolic of various scenarios:

Scenario One: Renewing the current sectarian-based system.
Scenario Two: Exploring demographic factors under the guise of modifying the sectarian formula, transitioning from sectarianism to tripartite representation.

SECOND ROUND TABLE

The second roundtable took place in mid-November 2021, with Dr. Amin Elias participating. He considered that Lebanon was founded on the first of September 1920, at the intersection of interests between advocates of establishing Greater Lebanon led by the Maronite Church and what they represented of internal will for Lebanon's independence and sovereignty, and the French Mandate. Consequently, this founding was not the result of a social contract among all Lebanese.

The 1926 Constitution played a crucial role in shaping the initial stone of the social contract among the Lebanese, under French auspices. However, the stronger expression of the will for a social contract with an independent touch emerged in 1938 when Youssef el-Souda gathered prominent Lebanese figures in his home. This gathering resulted in the first Lebanese national covenant expressing the will for coexistence among religious groups in Lebanon. This covenant laid the groundwork for the 1943 National Pact.

He continued, stating, "The problem today is a result of the imbalance in power dynamics." He saw the challenge in transforming the electoral entitlement into a moment of political discourse renewal, emphasizing that national allegiance is the gateway to any social contract. From his perspective, the social contract is an imaginary idea expressing specific legal levels with the citizen and their rights. The challenge lies in balancing rights and duties.

FIRST ROUND TABLE

In this context, the first roundtable took place at the end of October 2021, where Dr. Ali Murad participated. He considered the social contract as a natural expression of power dynamics and their reflections, drawing on the document of the French National Council after World War II.

In Lebanon, he argued that the social contract is expressed through the constitution, unlike France. It's essential to note that the Lebanese social contract is not codified and thus reflects power dynamics from 1840 to the present. Dr. Murad emphasized that the Lebanese constitution speaks of individual rights, not communal ones. He pointed out that the sect, as a moral entity, is not present in the constitution. He considered that the social contract needs constant change to establish a state of equilibrium.

FFP posed the question: "Do we need a new social contract?" Consequently, it organized a series of roundtable discussions infused with knowledge and purposeful discourse. These discussions brought together scholars, researchers, and individuals interested in the topics of the social contract and accountability in various regions of Lebanon.

Therefore, the exploration within the context of the question posed by Fighters for Peace about a new social contract among the Lebanese is not an intellectual luxury or rhetorical exercise. Rather, it is a pressing demand for numerous reasons, a vital request that must be approached and investigated by the Lebanese, especially by those concerned with the progress, modernization, freedom, and happiness of society.

These roundtable discussions focused on two main axes: the social contract and accountability. They encompassed various aspects, including the social, political, legal, economic, educational, religious, psychological dimensions, and those related to the issue of the social contract.

INTRODUCTION

Under the title “Lebanon at a crossroads”, and stemming from the state of political deadlock in the country and its repercussions on various levels—political, economic, and social. And given that the crisis in Lebanon transcends surface issues to reach its current state, characterized by the absence of accountability and the violation of justice within the state, the situation becomes even more critical.

Since the establishment of the Lebanese Republic, its leaders, under what later became known as Lebanese political shrewdness, have engaged in relying on external parties, believing they could benefit temporarily and then dispose of them. In light of these realities threatening the continuity of civil peace, the Fighters for Peace Organization initiated efforts to fortify civil peace. To achieve this, FFP aims to promote a culture of dialogue and uphold the values of democratic culture.

TABLE OF CONTENTS

Fifth Round Table - Dr. Ellia Ellia 38

Sixth Round Table - Dr. Daoud Faraj 34

Seventh Round Table - Dr. Howaida Al-Turk 31

Eighth round table - Dr. Abdul Raouf Sinno 28

About Baudelaire Books

TABLE OF CONTENTS

Introduction 53

First round table - Dr. Ali Murad 51

Second round table - Dr. Amin Elias 49

Third Round Table - Adeeb Nehme 45

Fourth Round Table - Dr. Muhammad Shayya 42

DISCUSSIONS IN THE SOCIAL CONTRACT

Publications of Fighters for Peace NGO - Beirut 2023

Supported by

IGHTERS
FOR PEACE
مقاتلون
من أجل السلام

Lebanon is at a Crossroads

Looking at the past... Creating a better future

2023